

التمويل المحلي وتحدي التنمية الإقليمية Local finance and the challenge of regional development

(1) لخضر رابحي

(2) حنان أوشن

(3) عبد الحليم بوقرين

(1) أستاذ محاضر - أ، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)

البريد الإلكتروني rabhi.lakhdar03@gmail.com

(2) أستاذ محاضر - أ، جامعة عباس لغرور، خنشلة (الجزائر)

البريد الإلكتروني hanane.droit@yahoo.com

(3) أستاذ محاضر - أ، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)

البريد الإلكتروني halim.ma@yahoo.fr

تاريخ النشر
2019/10/31

تاريخ القبول:
2019/09/29

تاريخ الإرسال:
2019/09/24

الملخص:

رغم الاستقلالية المالية التي تتمتع بها الهيئات الإقليمية، إلا أنها تبقى تابعة تبعية شبه مطلقة للتمويل المركزي، ولعل أهم الأسباب التي جعلت الجماعات المحلية لم تجسد استقلاليتها المالية تجاه السلطة المركزية، هو ضعف مواردها.

إن موضوع التمويل المحلي قضية الساعة باعتباره يلفت انتباه مختلف الفاعلين في ميدان مالية الجماعات المحلية، مهذه الدراسة ترمي إلى دراسة المظاهر التنموية لفكرة التمويل المحلي في إطار فكرة التنمية الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المحلي، التنمية المالية المحلية، مصادر التمويل، تحدي التنمية الإقليمية.

Abstract:

Despite the financial independence of regional organizations, they remain a near absolute subsidiary of central finance. Perhaps the most important reason why local communities have not reflected their financial independence vis-à-vis the central authority is the weakness of their resources.

The topic of local finance is the issue of the hour because it draws the attention of different actors in the field of the financial community. This study aims to study the developmental aspects of the concept of local finance in the context of the idea of regional development.

Keywords: domestic finance, local financial development, sources of funding, Regional Development Challenge.

مقدمة:

معظم الأنظمة القانونية على اختلاف نهجها السياسي والاقتصادي تبني تنظيم الإدارة المحلية في ظل فكرة الجماعات الإقليمية كفكرة مستحدثة بالنسبة لأنظمة وقديمة بالنسبة لأنظمة أخرى، وذلك بغية تحقيق التنمية المحلية بمختلف أبعادها، حيث يسعى الاتجاه الحديث إلى تحسين مستويات معيشة كل المجتمعات وضمن استمرارها والعمل على تطوير الأجهزة المحلية وجعلها أكثر فعالية لمواجهة متطلبات سكان هذه الوحدات.

وقدمت التنمية المحلية كبديل استراتيجي مهم لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، خاصة في ظل تغيير طبيعة دور الدولة، وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية.

غير أن مسألة التمويل الجماعات الإقليمية تعتبر أكبر التحديات والرهانات التي تواجه أنظمة الحكم المحلي، حيث أن مختلف الأبحاث والدراسات والتحليل تؤكد على ضرورة التمويل المحلي كركيزة للتنمية الإقليمية

وأمام ضعف التمويل الذاتي الذي تعاني منه الهيئات الإقليمية، حيث تعتبر إيراداتها ضعيفة مقارنة بنفقاتها السنوية وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها ضعف الجباية المحلية وكذا غياب الاستثمار المحلي. كل هذا جعل الجماعات المحلية تعتمد اعتماد شبه كلي على الإعانات المقدمة من طرف الدولة من أجل تغطية نفقاتها، وهذه التبعية أثرت

بطريقة سلبية على المالية، لأن التمويل المركزي بدوره غير مستقر لأن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي غير متين.

انطلاقاً من هذا نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تساهم فكرة التمويل المحلي في تنمية الجماعات الإقليمية؟ وماهي معايير ومظاهر هذه التنمية في ظل القطبية التنموية في بعدها المستدام؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وفق محورين:

المحور الأول: الإطار العام للتمويل المحلي التنموي

في هذه الجزئية من الدراسة سنحاول تسليط الضوء على أهم المفاتيح المفاهيمية والتطبيقية للدراسة من خلال تناول النقاط الميمنة أدناه.

أولاً: المفهوم: لكل دراسة مفاهيم مصطلحية تنتقل منها وهذه الدراسة تعتمد على مفهومين أساسيين هما :

1. التمويل المحلي

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة¹ يمكن أن نحدد الشروط الواجب توافرها في المورد المالية المحلية من خلال تمييزها عن غيرها²، ومن أهم هذه الشروط:

- محلية المورد: أي المورد يقع في نطاق الإدارة المحلية.

- ذاتية المورد : من حيث استقلالية المورد في تقدير سعره وتحصيله وفي حدود معينة سهولة تسيير المورد : بتقديره وكيفية تحصيله ، وتكلفة تحصيله...

¹ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية الدار الجامعية، 2001، ص13

² المرجع نفسه، ص:22

لا يعني إطلاقا التركيز على أهمية التمويل المحلي الدعم الكلي للاستقلال الإداري للمجالس المحلية، بل التغطية الكاملة للنفقات المحلية إن أمكن ذلك، فتبقى إعانات الدولة لكن بنسبة معينة ويأتي ذلك للأسباب الآتية :

- رقابة السلطات المركزية على الوحدات المحلية والعاملين بها.
- التوازن بين الوحدات الغنية ذات الموارد والوحدات الفقيرة، وهو معيار يقضي في التفاوت على مستوى تقديم الخدمات .
- القضاء على ارتفاع معدل الضرائب في الوحدات (الجهات) المحرومة والفقيرة

2. التنمية الإقليمية

بما أنه لكل إقليم خصائصه التي تسمح حين استثمارها في الرفع من أداء مؤشرات التنمية بالإقليم البحث عن الإستراتيجية الملائمة التي تستخدم الخصوصية المحلية في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة.

لقد ظهر مصطلح التنمية الإقليمية لأول مرة كمفهوم لمصطلح التنمية المحلية وكان ذلك سنة 1948 في مؤتمر يبريدج ثم تطور المفهوم الاصطلاح وأصبح يطلق عليها مصطلح التنمية الإقليمية وردت للتنمية الإقليمية مجموعة من التعريفات تختلف باختلاف زاوية النظر إليها كما يلي :

• التنمية الشاملة التي تعطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية في نطاق إقليم محدد وفي إطار خطة قومية شاملة تحدد إستراتيجية التنمية ومؤشراتها العامة وحجم استثماراتها¹.

التنمية الإقليمية هي عملية توزيع الأنشطة في إقليم ما توزيعا متساويا بقدر الإمكان على كافة أجزاء هذه الإقليم من أجل تحقيق التنمية المتوازنة².

• مدخل يهدف إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود

¹ رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية المكتبة الجامعية، 2002، ص 22

² رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 23

المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومة في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشة للأفراد، على ان يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع¹.

● مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهو أسلوب يقوم على تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة الوعي الذي لا بد أن يكون قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية الإقليمية جميعا وفي كل المستويات عمليا وإداريا².

إن جوهر التنمية الإقليمية هو تحريك الطاقات وتنمية المهارات والإمكانيات لدى أفراد المجتمع المحلي، مع تنوع خياراتهم لتحقيق رغبتهم الجماعية في حياة أفضل لذلك وجب أن تستند التنمية الإقليمية إلى جملة من المبادئ أهمها: التنسيق، التكامل والشمول، التقبل، التوازن .

ثانيا : مصادر التمويل التنموي المحلي

تشكل المالية المحلية حجر الزاوية وأساس حيوي في حياة الجماعة الإقليمية، إذ تمكنها من أداء مهامها والوظائف الموكلة إلهما في أحسن الظروف من جهة وكذا الاستمرار والمحافظه على كيانها التنظيمي والهيكلية من جهة أخرى³.
تتعدد وتنوع مصادر التمويل المحلي بحسب التقسيم التالي :

1. مصادر التمويل الداخلي

يتمثل التمويل الداخلي في مدى القدرة الذاتية للجماعات المحلية بنفسها على تمويل التنمية المحلية، ويمثل أداة فعالة لصيانة صفة الشخصية المعنوية والذمة المالية

¹ حميدوش، من التنمية الوطنية الى التنمية المحلية حالة ولاية المدنية، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول تسير الجماعات المحلية، الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة سعد حلب البلدية، الجزائر، يومي 17، 18 ماي 2010، ص 02 .

² زيد المال صافية، الحماية البيئية في اطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي (دكتوراه علوم تخصص قانون دولي)، كلية علوم التسير، الجامعة مولود معمري تيزي وزو 2013، ص: 105.

³ سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة. القاهرة: دارالجلال للطباعة والنشر، 2003، ص 252.

المستقلة المخولة للجماعات الإقليمية، وضمان حرية اختيار هذه الأخيرة لخطط التنمية مع قدرتها على تجسيدها في أرض الواقع¹، ويمكن تقسيمها إلى :

_ موارد ذاتية جبائية

يعتبر التمويل الذاتي الجبائي سلاحا ذو حدين في يد السلطة المركزية بحيث توزيع هذا النوع يمكنه أن يؤثر إيجابيا على مهام الجماعات المحلية، وكما يؤثر سلبا في إنقاص من المهام اللامركزية والتي لا تتماشى مع النفقات المحلية بسبب عدم فعالية توزيع الموارد الجبائية وكذا عدم كفاية الموارد المحلية مقارنة بالنفقات²، ويمكن تحديدها في النقاط التالية على سبيل التمثيل انطلاقا من الأهمية التي تكتسبها في:

- الرسم العقاري (TF) : يطبق على الملكيات المبنية وغير المبنية، وتتراوح نسبته ما بين 3% و10%³.

- رسم التطهير: (TA) يؤسس هذا الرسم سنويا لصالح البلديات التي يوجد بها مصلحة رفع القمامات المنزلية، ويعد هذا الرسم ملحقا بالرسم العقاري على الملكيات المبنية، ويحدد بموجب قرار من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي مدعما بمداولة المجلس الشعبي البلدي والمصادقة عليه من طرف السلطة الوصية⁴.

- رسم الإقامة (TS): يفرض هذا الرسم على الأشخاص الذين لا يقيمون في البلديات ولا يملكون فيها إقامة خاصة خاضعة للرسم

¹.سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 115.

².شوقي جباري، "تعبئة الموارد الجبائية كخيار إستراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 33.

³.أمر رقم 67-83، مؤرخ في 1967/06/02، يتضمن قانون المالية للتنمية لسنة 1967، ج.رج.ج.د.ش عدد47، بتاريخ 1967/06/03.

⁴. بن صغير عبد المومن، "واقع إشكالية تطبيق الجبائية المحلية في الجزائر (صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل)"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013، ص 101

العقاري، ويتم تحصيل هذه الضريبة عن طريق أصحاب الفنادق وأصحاب المحلات الواسعة لإيواء المعالجين والسياح ويدفع تحت مسؤوليتهم إلى قابض الضرائب بعنوان مداخيل الجباية المحلية.

- الرسم على الرخص العقارية: هو ذلك المبلغ الذي يفرض على تلك الوثيقة الإدارية التي تصدر بموجب قرار إداري، يمنح بمقتضاه الإدارة لطلبها حق بناء، هدم، تقسيم.¹ إلخ

- الرسم على القيمة المضافة (T.V.A): ضريبة غير مباشرة وتفرض على المستهلك بدفعها عن طريق شراء سلع أو خدمة خاضعة لها المقدمة أو أعمال عقارية، تحصل بمجرد تقديم أموال خاضع لها وذلك عند تداولها واستهلاكها.

- قسيمة السيارات: يخضع لهذه الضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة مرقمة وتتغير تعريفه هذه الضريبة حسب نوعية السيارة وسنة بدأ استعمالها.

2_ موارد ذاتية غير جبائية

تعتبر الموارد غير الجبائية أداة فعالة في مجال تمويل ميزانية الجماعات المحلية وتلعب دورا فعالا في تنمية الموارد المالية الذاتية وتتحدد في:

- موارد أملاك الدولة: هي تلك الإيرادات التي تستعملها الجماعات المحلية أو تستغلها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتهي للقانون العام، أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملاكها من طرف الغير بهدف رفع مداخيلها، ذلك لأن ما تأتي به هذه الأملاك يعتبر موردا ماليا ذاتيا يصب في ميزانيتها.

¹. يوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية في الجزائر "دراسة تقييمية للفترة 2008-2000 مع دراسة حالة ولاية البويرة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010، ص. 92.

- مداخيل الاستغلال: هي تلك نواتج الاستغلال التي تجنيها الجماعات المحلية لقاء الخدمات التي تقدمها للمواطنين أو الناتجة عن بيع المنتجات والتي توفرها الجماعات المحلية.

- الناتج المالي: يضم الناتج المالي نوعين من المداخيل والمتمثلة في المداخل الناتجة عن أموال الجماعات المحلية لشراء أسهم والسندات البيع وكذا فوائد الديون والقروض، أما المدخول الآخر يتمثل في حصة الجماعات المحلية من الأرباح التي تحققها مرافقها ذات الطابع الصناعي والتجاري، تقوم الجماعات المحلية بعمليات شراء الأسهم أو المشاركة بشراء الأسهم أو المشاركة في رأسمال شركات معينة مريحة ونفس الشيء للسندات وكذلك يمكن للجماعات المحلية جني فوائد القروض أو حصص الأرباح من وحداتها الاقتصادية¹

3. مصادر التمويل الخارجي

في ظل التمويل الذاتي للجماعات الإقليمية الذي يعتري ماليها، تلجأ هذه الأخيرة إلى الاعتماد على الإعانات كمصدر تمويل خارجي المقدمة من جهات مختلفة من إعادة التوازن المالي لها، لأن الجهود المحلية في الوقت الحالي مهما بلغت تعجز بمفردها على النهوض بعملية التنمية المحلية، وتتحدد أساسا في:

- إعانات الدولة: هي تلك المبالغ المالية التي تقدمها الدولة غالبا بمساعدة الهيئات المحلية في حالة عدم كفاية مواردها الذاتية دون إلزامها

¹ علووداد، إشكالية تمويل الجماعات المحلية الإقليمية ومقتضيات الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص:38.

بردها، وتقدم في إطار التنمية المحلية¹، وتنقسم إلى: إعانات مخططات البلدية للتنمية² وإعانات البرامج القطاعية للتنمية³.

- إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية : لتمكين الصندوق⁴ من تأدية مهامه خصصت له موارد مالية تتكون من الضرائب والرسوم المحددة في القوانين الجبائية، والتي يتولى توزيعها على كل من إعانات صندوق التضامن وإعانات صندوق الضمان

- التبرعات والهبات: تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها احد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين، وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا

¹ المادة 172 من قانون 10-11 المتعلق بالبلدية، والمادة 154 من قانون 07-12 المتعلق بالولاية

² المخطط البلدي لتنمية عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، وهو أكثر تجسيدا لمبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، ويهدف إلى توفير الاحتياجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية المحلية

³ إعانات ومساعدات مالية للولايات في إطار البرامج القطاعية اللامركزية، التي تستهدف أساسا الفصول المتعلقة بالتربية والري والطرق الولائية والتجهيز والتزويد بالمياه الصالحة للشرب (2). كما يتم تسجيل هذه البرامج باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذها الذي يعتبر الأمر بالصرف، ويكون تحضير البرامج القطاعية بدراسة المشاريع المقترحة على مستوى المجلس الشعبي الولائي وهذا ما أشار إليه قانون الولاية لسنة 2012

⁴ المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 86-266، مؤرخ في 04/11/1986، يتعلق بتنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية وعمله، ج، ر، ج، د، ش عدد 54، صادر بتاريخ 05/11/1986. يعد ص. م. ج. م مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، يسير من طرف مجلس التوجيه لرئاسة وزير الداخلية، يضم 14 عضو، منهم 07 منتخبيين و07 معينين.

يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء أكانت من هيئات أو أشخاص أجنب.

المحور الثاني: التنمية المحلية والحاجة للتمويل

تنطلق التنمية المحلية من فكرة التمويل المحلي كأداة لزيادة مستويات التنمية المحلية المستدامة، وتوجه الجهود والاستراتيجيات الوطنية إلى إحقاق المشروعات التنموية الضرورية للمحليات، حيث أن إحقاق برامج ومشروعات التنمية المحلية يتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية.

أولاً: التمويل وعلاقته بالتنمية المحلية

يعتبر تمويل الجماعات المحلية من أكبر التحديات التي تواجه الدولة بتمويلها المركزي، وكذا الجماعات المحلية بتمويلها الذاتي، وهذا نظراً للحالة المالية التي تعاني منها الدولة من جهة خاصة في الوقت الراهن، وكذا عدم قدرة الجماعات المحلية من توفير تمويل ذاتي جعلها في غنى عن التحولات التي تطرأ في كل مرة على الاقتصاد الوطني الذي لا يعرف بالاستقرار والثبات بسبب اعتماده على مورد واحد في غياب التنوع الاقتصادي.

إن نظام الإدارة المحلية يأخذ أشكال متعددة من دولة لأخرى ويمكن تعريفه بأنه: "تلك المناطق المحدودة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية"¹.

في الجزائر فقد تجسد هذا النظام في مستويين هما الولاية والبلدية وهو ما أطلق عليه مصطلح الجماعات المحلية الإقليمية².

¹. عبد الجليل الهويدي، المالية العامة للحكم المحلي، دراسة مقارنة مع الإشارة إلى مصر. مصر: دار الفكر العربي، 1983، ص 83.

². تعرف الولاية بأنها جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعتبر على مطامح سكانها لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة. أما البلدية فقد عرفها قانون 90-08 المؤرخ في 90/04/07 في مادته الأولى بأنها: الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتحديث بموجب قانون.

لقد جعل التشرلح الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، حيث توسعت مجالات تدخلها وصلاحياتها بشكل كبير كما هو مبين في المواد من 84 إلى 108 من القانون 90-08 حيث ندرك الحقل الواسع لتدخلها.

ففي ظل مختلف التغيرات والإصلاحات شهدت مهام الإدارة المحلية بالجزائر تصاعدا ممبزا يتماشى مع مختلف مراحل تطور مفهومها¹، ولذا فإن النصوص القانونية التي أعطتها أبعادا جديدة تمنحها صلاحيات واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتضع بين يدي ممثلها الوسائل الضرورية لتحمل كل المسؤوليات وتقدير مصير التنمية المحلية.²

ثانيا : واقع التمويل المحلي ومشروع الاستدامة المالية.

في هذه الجزء سنتناول واقع التمويل من خلال الإشارة إلى أهم الصعوبات التي تعترضه ثم الحديث عن واقع فكرة التسيير المحلي المالي.

1. صعوبات التمويل

رغم تعدد وتنوع الموارد المالية للجماعات المحلية، إلا أنه نجد معظم الجماعات المحلية عموما تعاني من ضعف في مواردها ويرجع ذلك إلى :

- عدم التطابق بين الموارد والأعباء
- استحواذ الدولة على الضرائب الأكثر إنتاجية
- ضعف الموارد البشرية³

¹. حياة بن اسماعين وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية- يومي 21 و22 نوفمبر 2006م، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص:12.

².سوامس رضوان وبقول الهادي، تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في

الجزائر <http://www.univ.annaba.dz>

³.بارزة وهيبة، "محدودية دور المنتخبين في تسيير مالية البلدية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني،

المجلد 13، العدد01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص

- عدم ترشيد النفقات

- غياب الرقابة

وتتجلى نتائج هذا الضعف في :

- الاعتماد المفرط على الموارد المالية الخارجية¹.

- عشوائية التقسيم الإداري

2. مشروع الاستدامة المالية

مشكلة التنمية المحلية ليست في إيجاد وتنوع وتعدد مصادر التمويل بل تتحدد في سوء تسيير الموارد المالية

تواجه الوحدات المحلية في تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها مشكلة التمويل، وضعف الموارد المالية المحلية المخصصة لأغراض التنمية، وبذلك يصعب على هذه الوحدات تنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية لسكان الوحدات المحلية. إن هذه المشكلة تخص الاستقلال الفعلي والحقيقي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية حيث تتقيد حريتها برقابة السلطة المركزية في فرض الضرائب والرسوم المحلية وعلى الاقتراض، كما تتقيد كذلك حريتها بالرقابة على ميزانيتها، وعلى أوجه الصرف الخاص بإيراداتها المختلفة، غير أن عدم كفاية الموارد المالية المحلية لا يعود فقط إلى القيود التي تمارسها السلطة المركزية وإنما يعود كذلك إلى صغر حجم الوحدات المحلية التي لا يمكنها الحصول على الموارد الذاتية الكافية، وذلك لوجود علاقة قوية بين

مساحة الوحدة المحلية ومواردها المالية، حيث أن القدرة التمويلية غالباً ما تتناسب عكسياً مع كبر الوحدات المحلية وكثافتها السكانية ودرجة تقدمها الحضاري.

ولتنمية الموارد المالية المحلية يجب مراعاة:

1- تحقيق اللامركزية في الإنفاق وترشيد الإنفاق العام.

¹ إن استفادة الجماعات المحلية من الإعانات المركزية بسبب الضعف الواضح في مداخلها أملاكها وعدم كفاية الموارد الجبائية المخصصة لها، مما أدى بها إلى الإفراط نحو الاعتماد على الإعانات التي تقدمها لها الدولة.

- 2- تطوئر القدرات الفنية والاقتصادفة للمشروعات وإعداد الدراسات الفنية.
- 3- التلخلص من المخزونات الراكدة أو إفادة وحدات محلية أخرى بها.
- 4- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار.
- 5- تشجع وتنظم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال وإسناد بعض الخدمات إلى شركات خاصة والتنسيق بين المؤسسات والبنوك المتخصصة.
- 6- الاهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي.
- 7- تفعيل آليات المشاركة الشعبية في المشروعات والوحدات المحلية.

الخاتمة:

نصل مما تقدم توضيحه في هذا البحث للقول بأن التمويل المحلي يساهم بأساليب فعالة وشتى، في تنمية الجماعات الإقليمية، كنمط من أنماط الإستراتيجية التنمفة المستدامة .

ويترتب عن ذلك جملة من النتائج على النحو التالي:

1. الضرائب والرسوم المحلية والإعانات الحكومية تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية المحلية.
2. مفهوم التنمية الإقليمية يركز على عنصرين أساسيين: الأول يتعلق بالمشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية والثاني يتمثل في توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية على المستوى الإقليمي.
3. رغم من تنوع موارد الجماعات المحلية إلا أن العجز بقي قائما بسبب عدم اتزان في الميزانية أي النفقات تعد أكثر من الإيرادات مما يجعلها عاجزة على النهوض بالتنمية المحلية رغم اعتمادها على الإعانات المقدمة من طرف الدولة، وبالتالي فإنه ولتدعيم الجماعات المحلية للخروج من دائرة العجز الذي تتخبط فيه يتعين عليها البحث عن الأسباب التي أدت هذه الأخيرة على العجز وأيضا ما هي الحلول أو الإصلاحات التي من شأنها دفع عجلة التنمية المحلية.

4. تنمية الموارد المالية يتطلب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة، يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتمهئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية.

5. ضمان استقلالية التمويل المحلي كشرط ضروري لنجاح الجماعات المحلية في أداء دورها يكون من خلال الحرص على تامين الموارد المالية المحلية والتقليل من منح الإعانات المالية المقدمة للقضاء على روح الاتكال.

ونوصي بأنه : يجب على الجماعات الإقليمية من أجل تحقيق تمويل ذاتي قوي أن تلجأ إلى تامين ثرواتها المحلية التي تعتبر أداة فعالة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وتلعب أيضا دور فعال في تنمية الموارد المالية الذاتية، إضافة إلى ذلك كان على البلديات والولايات ترقية أنشطتها المحلية مثل السياحة والصيد البحري واستغلال المحاجر والاهتمام بالصناعات المنتجة. لهذا يجب من الجماعات المحلية التوجه إلى القطاع الخاص.

قائمة المصادر والمراجع

1. قانون 10-11 المتعلق بالبلدية
2. قانون 07-12 المتعلق بالولاية
3. المرسوم التنفيذي رقم 86-266، مؤرخ في 04/11/1986، يتعلق بتنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية وعمله، ج، ر، ج، ج، د، ش عدد 54، صادر بتاريخ 05/11/1986.
4. أمر رقم 67-83، مؤرخ في 02/06/1967، يتضمن قانون المالية للتنمية لسنة 1967، ج.ر.ج.د.ش عدد 47، بتاريخ 03/06/1967.
5. رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية المكتبة الجامعية، 2002

6. سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة. القاهرة: دار الجلال للطباعة والنشر، 2003.
7. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
8. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية . الإسكندرية الدار الجامعية، 2001
9. عبد الجليل الهويدي، المالية العامة للحكم المحلي، دراسة مقارنة مع الإشارة إلى مصر. مصر: دار الفكر العربي، 1983.
10. زيد المال صافية، الحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي (دكتوراه علوم تخصص قانون دولي)، كلية علوم التسير، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2013.
11. علو وداد، إشكالية تمويل الجماعات المحلية الإقليمية ومقتضيات الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016.
12. بارزة وهيبية، "محدودية دور المنتخبين في تسيير مالية البلدية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13 ، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016
13. بن صغير عبد المومن، "واقع إشكالية تطبيق الجبائية المحلية في الجزائر (صعوبات الاقتطاع وأفاق التحصيل)"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013.
14. حميدوش، من التنمية الوطنية إلى التنمية المحلية حالة ولاية المدنية، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول تسير الجماعات المحلية، الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة سعد حلب البلدية، الجزائر، يومي 17، 18 ماي 2010.

15. يوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية في الجزائر "دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010
16. شوقي جباري، "تعبئة الموارد الجبائية كخيار إستراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.
17. حياة بن اسماعين وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على 18. الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية- يومي 21 و 22 نوفمبر 2006م، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة
18. سوامس رضوان وبقول الهادي، تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر <http://www.univ.annaba.dz>